

Distr.: General
2 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ٢٥ و ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية
التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩.

يقدم هذا التقرير استعراضاً واستكمالاً لما أُحرز من تقدم في البرامج والأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كما هو محدد في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ويتبع التقرير التقدم المحرز عموماً، ويسلط الضوء على النتائج الملموسة للدعم الذي قدمه الصندوق للبلدان في عام ٢٠٠٩. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن الطرق التي يمكن بها زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.

وهذا هو التقرير الأخير المقرر تقديمه تنفيذاً للولاية المنصوص عليها في القرار ١٢٥/٣٩، بالنظر إلى أن الصندوق قد انحل، وهو الآن جزء من جهاز الأمم المتحدة الجامع المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروف باسم جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي أنشأته الجمعية العامة في القرار ٢٨٩/٦٤.

* A/65/150.



المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - السياق
٥	ثالثا - عرض عام
١٠	رابعا إطار النتائج الإنمائية
١١	ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية
١٤	باء - القضاء على العنف ضد المرأة
١٨	جيم - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات
٢٠	دال - النهوض بالعدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي
٢٣	هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية
٢٣	خامسا - إطار النتائج الإدارية
٢٤	ألف - إسداء المشورة والبرمجة الحفازة في مجال السياسات (المجال ١)
٢٥	باء - التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة (المجال ٢)
٢٧	جيم - المساءلة والمخاطر والإشراف (المجال ٣)
٢٨	دال - القدرات الإدارية والبشرية والمالية (المجال ٤)
٢٨	هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإدارية
٢٨	سادسا - إطار الموارد المتكامل
٢٩	سابعا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٢٨٩، جهاز الأمم المتحدة الجامع المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، وذلك "بضم كل الولايات والمهام الحالية لمكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وتحويلها إلى الجهاز". وسيقوم الجهاز الجديد أيضاً "بالإضافة إلى ذلك بقيادة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك الأنشطة وتعزيز المساءلة في هذين المجالين...".

٢ - وإلى حين الاستعاضة عن الصندوق بخطة استراتيجية جديدة، سيقدم الصندوق (المقرر أن يصبح جزءاً من جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) تقريراً عن خطته الحالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. والهدف العام للخطة هو ضمان تنفيذ الالتزامات الوطنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك في الدول المستقرة والهشة. وأذن المجلس التنفيذي بتنفيذ الخطة (DP/2007/45) في قراره ٣٥/٢٠٠٧ ومددها في القرار ١٣/٢٠٠٩. ويعمل الصندوق في إطار شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة، والقضاء على العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين الفتيات والنساء، والنهوض بالعدل بين الجنسين في مجال الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك في البلدان المتأثرة بالتزاع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

٣ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية العناصر الواردة في إطار المساءلة الخاص بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يعتمد الصندوق لقياس ما يلي: (أ) إسهاماته في تحقيق التقدم بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، على أساس النواتج والمخرجات والمؤشرات المقابلة في إطار النتائج الإنمائية؛ (ب) أدائه على أساس المخرجات والمؤشرات والأهداف في إطار إدارته القائمة على النتائج؛ (ج) تقدمه المحرز نحو تعبئة ورصد وإنفاق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة، على نحو ما هو مبين في إطار موارده المتكامل، ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠٠٤.

٤ - ويغطي هذا التقرير السنة الثانية من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

ثانياً - السياق

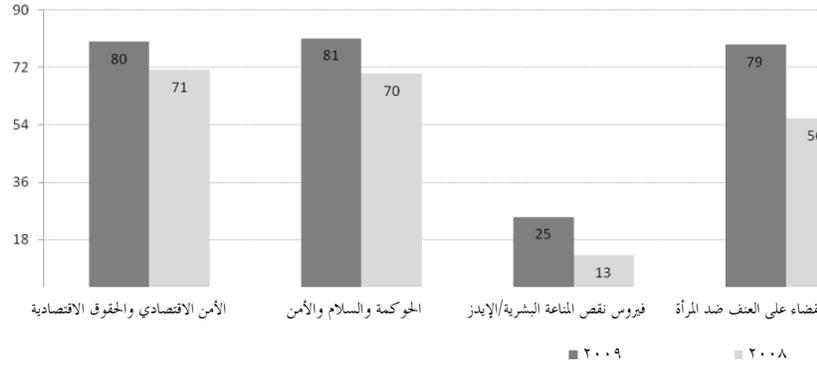
٥ - على مدى الثلاثين سنة الماضية، جرى الاتفاق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني على التزامات بعيدة الأثر للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما زالت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والأهداف الإنمائية للألفية، تشكل أطراً معيارية سارية، إلى جانب التزامات جديدة هامة جرى التعهد بها في عام ٢٠٠٩، من بينها قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، تدل اتفاقات إقليمية عديدة على تزايد ثبات منهاج العمل المعياري للمساواة بين الجنسين، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية بيليم دو بارا في أمريكا اللاتينية وبرتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ما زالت المرأة تواجه التحديات الهائلة الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، والتزاعات والكوارث الطبيعية، والعنف الجنساني ووباء فيروس نقص المناعة البشرية. ويكتسي التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات أهمية محورية لكفالة تحويلها إلى تقدم ملموس قابل للقياس لصالح النساء والفتيات.

ثالثاً - عرض عام

٦ - الصندوق منظمة تعمل وفقاً للطلب، وتستجيب للطلبات المتعلقة بالدعم التقني والبرنامجي حيثما تتاح الفرص وتكون الثغرات أشد حاجة إلى الإصلاح. وبينما يتجاوز الطلب باطراد قدرة الصندوق على الاستجابة، مثلما حصل في عام ٢٠٠٩، فقد ساعدت قاعدة الموارد الآخذة في الاتساع الصندوق على تقديم الدعم لمزيد من البلدان. وأمكن للصندوق الاستجابة لطلبات تتعلق بالدعم البرنامجي والتقني في ٩٨ بلداً، مقارنة بـ ٨٢ بلداً في عام ٢٠٠٨، في المجالات المواضيعية الأربعة التي يتألف منها إطاره للنائج الإنمائية. وكما هو مبين في الشكل الأول، قدم الصندوق الدعم إلى ٨١ بلداً للنهوض بالمساواة بين الجنسين في سياق الحوكمة والسلام والأمن؛ وإلى ٨٠ بلداً في مجال الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة؛ و٢٥ بلداً فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي المجال الذي شهد أكبر زيادة - وهو دعم القضاء على العنف ضد المرأة - ارتفع عدد البلدان المستفيدة من الدعم من ٥٦ بلداً في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩ في عام ٢٠٠٩. ويبين الشكل الثاني اتجاهات مماثلاً في الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق النواتج الثمانية التي تشكل خطة الصندوق الاستراتيجية، على نحو ما حصل في عام ٢٠٠٨، مع وجود تسارع ملحوظ في وتيرة الدعم في مجالي الإصلاح القانوني والسياساتي لأغراض المساواة بين الجنسين.

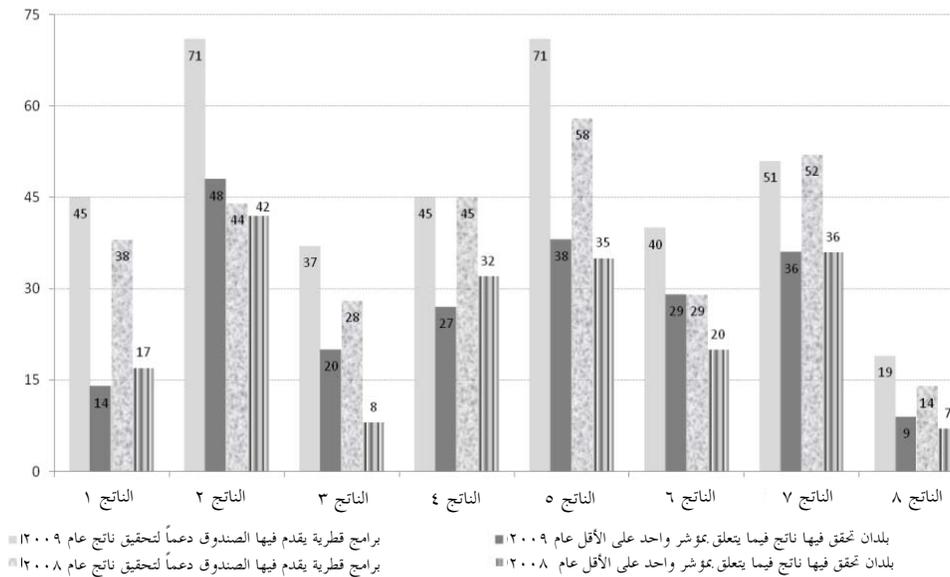
الشكل الأول

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكن الصندوق من الاستجابة لطلبات الدعم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حسب الموضوع



الشكل الثاني

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكن الصندوق من الاستجابة لطلبات الدعم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حسب الناتج

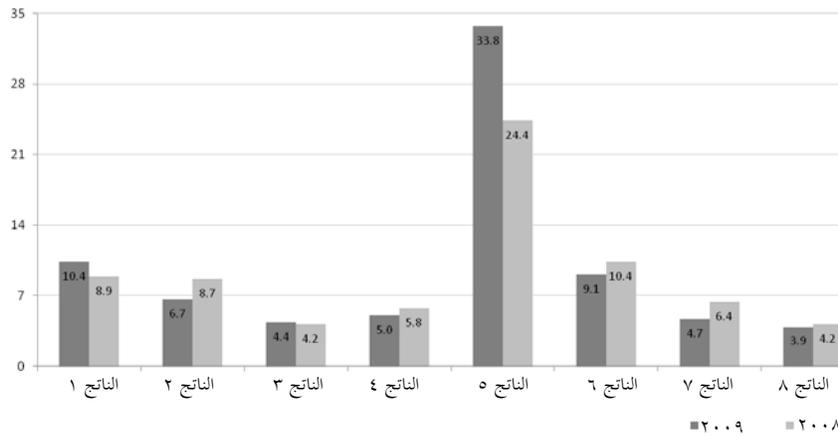


٧ - ويبين الشكل الثالث أن اتجاهات الصندوق في الإنفاق في عام ٢٠٠٩ مماثلة لاتجاهات عام ٢٠٠٨، مع تخصيص أكبر حصة لتنمية قدرات دعاة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، والمنظمات والشبكات النسائية الإقليمية والوطنية والمحلية (النتائج ٥ و ٦). ويتمشى ذلك مع نظرية التغيير التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية، ومفادها أن تقوية فعالية هذه الجهات المحاورة الرئيسية سيؤدي إلى تغير إيجابي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على صعيدي القوانين والسياسات، ويُجهَّز بشكل أفضل دعاة إقامة شراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، بغية تعزيز مساهمتها عن تنفيذ هذه الالتزامات. ويمثل التوزيع المواضيعي للنفقات أيضاً (الشكل الرابع) التوزيع في عام ٢٠٠٨. وبينما ظلت النفقات في إطار موضوع فيروس نقص المناعة البشرية منخفضة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع شهد أكبر زيادة مئوية.

الشكل الثالث

التوزيع المؤقت لنفقات البرامج حسب الناتج في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

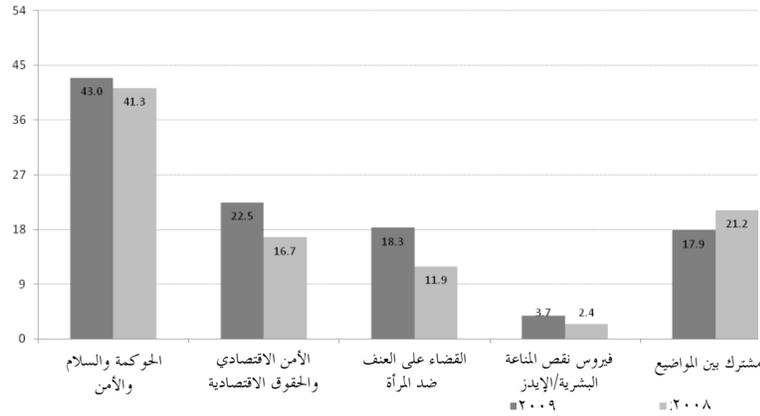
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٤

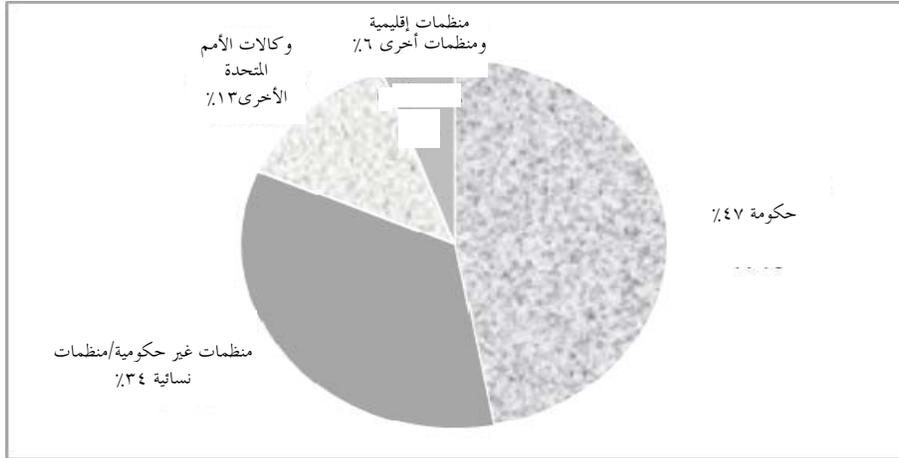
التوزيع المؤقت لنفقات البرامج في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حسب الموضوع

(بملايين الدولارات)

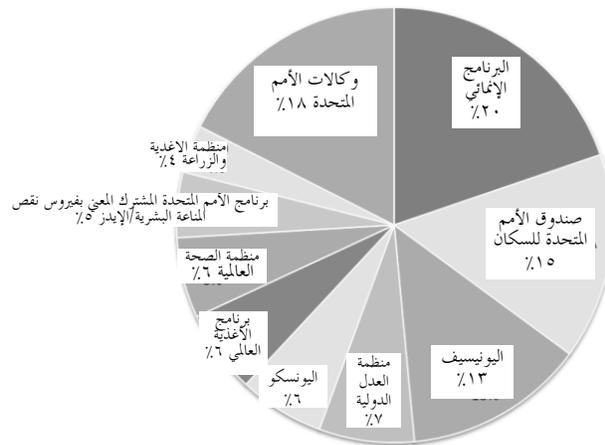


٨ - ويعمل الصندوق مع شركاء عديدين، من بينهم الحكومات، ومؤسسات الأمم المتحدة، والشبكات النسائية والمجتمع المدني. ويبين الشكلان الخامس والسادس طائفة الشركاء الذين يعمل معهم الصندوق من أجل الإسهام في تحقيق النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية. وتتبع غالبية الشركاء (الشكل الخامس) الحكومة وتشمل مؤسسات ووزارات وحكومات محلية وقطاع الأمن وبرلمانات ولجان وطنية وآليات وطنية معنية بالمرأة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة (الشكل السادس)، يقيم الصندوق في أغلب الأحيان شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تشكل مجتمعة ٥٠ في المائة تقريباً من مجموع عدد الشراكات مع الأمم المتحدة، على النحو المبين في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية.

الشكل الخامس
جميع الشركاء في عام ٢٠٠٩



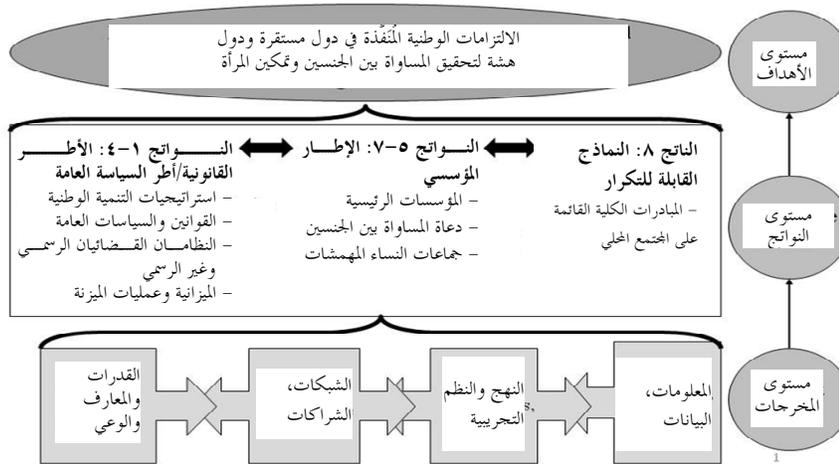
الشكل السادس
الشركاء من الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩



رابعاً - إطار النتائج الإنمائية

٩ - يتضمن إطار النتائج الإنمائية للصندوق ثنائي نتائج على مستوى النواتج تمثل مجتمعة جهداً شاملاً يرمي إلى دعم البلدان في النهوض بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويقوم الإطار على اتباع نهج كلي يتطلب دعم التغيير على المستويات الكلي والمتوسط والجزئي في آن واحد. وفي هذا الصدد، يدعم الصندوق الشركاء في تعزيز الاستجابة للاعتبارات الجنسانية اللازمة في بيئة السياسات الوطنية والمؤسسات الرئيسية حتى يتسنى تنفيذ الالتزامات. وهو يدعم أيضاً دعاء المساواة بين الجنسين في بناء قدراتهم ومعارفهم اللازمة لتكثيف العمل والمساءلة. ويولد الدعم الذي يقدمه الصندوق للبرامج التجريبية المبتكرة أدلة موثوقة على العمل الفعال على المستوى الجزئي، للحفز على التكرار والارتقاء. ويوضح الشكل السابع منطق النتائج الإنمائية الذي يوجّه عمل الصندوق (انظر DP/2007/45 للاطلاع على توصيف النواتج).

الشكل السابع منطق النتائج الإنمائية



١٠ - ويصف الفرع التالي التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج على ثلاثة مستويات، وفقاً للنتائج الثماني على مستوى النواتج المذكورة أعلاه، وفي إطار كل مجال من المجالات المواضيعية الأربعة. وتقع مسؤولية جميع النتائج الواردة في التقرير على عاتق البلدان، ودور الصندوق هو دعم الشركاء في جهودهم الرامية إلى إحراز التقدم نحو تحقيقها.

ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية

١١ - يدعم صندوق الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية عبر برامج تقوم بما يلي: (أ) دعم الأبعاد المتصلة بالمساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها أطر التنمية الوطنية؛ (ب) زيادة تمويل الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات المتصلة بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تمكين المرأة من تعزيز حقوقها في قطاعات محددة من الاقتصاديين الرسميين وغير الرسميين ومن إمكانية الحصول على أصول منتجة على قدم المساواة.

١٢ - وفي هذا المجال المواضيعي، عمل الصندوق مع شركاء حكوميين - بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط والعمل، والأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة - وشبكات من الخبراء الاقتصاديين، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وفتات النساء المستبعدة (العاملات المهاجرات، والعاملات من منازلهن، والنساء الريفيات)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد عمل الصندوق وشركاؤه من أجل ما يلي: (أ) إدراج التزامات وطنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٥ إطاراً اقتصادياً وطنياً أو إقليمياً في مجال الحد من الفقر أو غيره من المجالات؛ (ب) دعم الجهود الرامية إلى اعتماد ٢٠ من القوانين أو السياسات التي تنهض بقدرات المرأة وحقوقها الاقتصادية في ١٣ بلداً (مقابل ١٥ في عام ٢٠٠٨)؛ (ج) دعم توسيع إمكانية حصول المرأة على المساعدة القانونية لتعزيز حقوقها الاقتصادية في خمسة بلدان (مقابل سبعة في عام ٢٠٠٨)؛ (د) دعم ترسيخ الطابع المؤسسي للميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ٢٧ بلداً (مقابل ٣٢ في عام ٢٠٠٨).

١٣ - وقام الصندوق بالتعاون مع كثير من الشركاء في الأمم المتحدة - وغالبا مع البرنامج الإنمائي - بدعم الشركاء الوطنيين لتعزيز الالتزامات بالمساواة بين الجنسين الواردة في استراتيجيتين معتمدين للحد من الفقر في عام ٢٠٠٩ (مقارنة بسبعة في عام ٢٠٠٨) وفي ١٢ استراتيجية إنمائية وطنية جرى اعتمادها أو تنقيحها مؤخراً أو غيرها من أطر السياسات العامة، ومن بينها خطط واستراتيجيات وطنية تتعلق بالعمالة والتنسيق مع الجهات المانحة والمعايير البيئية (مقابل ١٢ في عام ٢٠٠٨)، واستراتيجية إنمائية إقليمية واحدة. ودعم الصندوق دعاء المساواة بين الجنسين، من كل من الحكومة والمجتمع المدني، للمشاركة في

منتديات أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك لتقديم تحليلات تتعلق بأثر طرائق تقديم المعونة الجديدة على تمكين المرأة، وللدعوة إلى إدراج الالتزامات الوطنية المتفق عليها، من قبيل خطط العمل الوطنية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، حيثما وُجِدَت هذه الخطط.

١٤ - وعلى سبيل المثال، قامت حكومة الكاميرون، بدعم من الاتحاد الأوروبي لفعالية المعونة، بتشكيل منهاج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين من خلال مرسوم أصدرته وزارة التخطيط، بهدف الإشراف على عمليات التنمية الوطنية وعملية المعونة. وجرى تحديد الثغرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار "رؤية ٢٠٣٥" ووثيقة استراتيجية النمو والعمالة، من خلال الجهود المنسقة التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين، الذي اتخذ السياسة الجنسانية الوطنية أساساً لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين بشكل فعال في الخطط الوطنية. وتركز الالتزامات المحددة للمساواة بين الجنسين الواردة في الخطط على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتخفيض الوفيات النفاسية، وزيادة الإمكانات الاقتصادية للمرأة، وإدماج بعد جنساني في عمليات التخطيط والميزانية على جميع الصُّعُد.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق عملية إصلاح القوانين والسياسات، بالمشاركة في غالبية الأحيان مع منظمة العمل الدولية ووزارات العمل، بطرق من بينها: بذل جهود متواصلة في أنحاء آسيا لحماية حقوق المرأة في سياق الهجرة؛ وتأمين حقوق المرأة في ملكية الأرض في عدة بلدان من رابطة الدول المستقلة، وفي إكوادور ورواندا؛ وسن قوانين للتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل في باكستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ونيبال وبلدان في غرب أفريقيا؛ وسن تشريع لكفالة التكافؤ في فرص التوظيف في جمهورية مولدوفا وكازاخستان؛ وتعزيز الإطار القانوني في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتحديد كمية الأعمال المتزلية بحيث يمكن إظهارها في الحسابات القومية والنتائج القومي الإجمالي؛ ووضع سياسات أكثر فعالية لحماية المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في باكستان وبنابوا غينيا الجديدة.

١٦ - وقدم الصندوق الدعم لتعزيز تشريع الحماية الاجتماعية في ألبانيا، وقيرغيزستان، وفي سائر أنحاء منطقة البحر الكاريبي باعتباره أمراً حيوياً في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية. وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص في ألبانيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في سياق مبادرة "توحيد الأداء"، بإدماج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في القانون المنقح للمساعدة الاجتماعية/المعونة الاقتصادية استناداً إلى النتائج التي توصل إليها تحليل للمستفيدين على الصعيد المحلي أُجري في بلديتين. وتركزت التنقيحات الأساسية على توسيع فئات الأسر التي تعيلها امرأة والتي هي أهل للحصول على معونة اقتصادية.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٩، واصل الصندوق دعمه، الذي بدأ تقديمه في عام ٢٠٠١، لمبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتضمنت النتائج زيادة عدد عمليات الميزانية التي انعكست فيها الجهود المبذولة لإدماج المساواة بين الجنسين. وبمساعدة الصندوق، أصدرت وزارات المالية، أو أعادت إصدار مبادئ توجيهية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ١٠ بلدان في عام ٢٠٠٩^(١) (مقابل ١٦ في عام ٢٠٠٨). وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق أيضاً إدراج تدابير المساواة بين الجنسين في عمليات ميزانيات القطاعات والميزانيات المحلية في ٢٣ بلداً (مقابل ١٧ في ٢٠٠٨). وشرع شركاء من المجتمع المدني والحكومة في تشغيل آليات للرصد تهدف إلى تتبع التقدم المحرز في مبادرات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، أو في تعزيز تلك الآليات في ١٤ بلداً (مقارنة بالعدد نفسه في عام ٢٠٠٨).

١٨ - وشهدت الاعتمادات المرصودة لأغراض جهود الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في نيبال - استناداً إلى بيانات مستمدة من نظام معلومات يتتبع مخصصات الميزانية المرصودة لبرامج مراعية للمنظور الجنساني - زيادة من ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وأقامت وزارة المالية نظام المعلومات المذكور بناءً على توصية لجنة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وفي المغرب، دعم الصندوق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني منذ عام ٢٠٠١، ويواصل عمله بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية لتوطيد ما يقدمه من دعم إلى الوزارات القطاعية لأغراض تنمية القدرات وتوفير الدعم التقني. واشتمل تقرير الشؤون الجنسانية المصاحب لقانون المالية القطري لعام ٢٠١٠ على ٢٥ إدارة في وزارات معنية، بعد أن كان ٢١ إدارة في عام ٢٠٠٨، وأربعة في البداية في عام ٢٠٠٦.

١٩ - ومن الأمور البالغة الأهمية لإحراز تقدم في هذا المجال دعم القدرات المستدامة لخبراء المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية من أجل الدعوة للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين فيما يخص تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية ورصد تلك الالتزامات و/أو تنفيذها. وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق منظمات نسائية حكومية وغير حكومية في ٢٣ بلداً (مقابل ٢٦ في عام ٢٠٠٨) بأن ساعدها على المشاركة في منتديات صنع القرار ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية التي تؤثر على حياة المرأة، وشجعها على إقامة حوارات مع صانعي القرار لتعزيز أنشطة الرصد والمساءلة. ودعم الصندوق أيضاً شبكات النساء المستبعدات اقتصادياً - ومن بينهن نساء يعشن في مناطق ريفية، ونساء الشعوب

(١) إكوادور واندونيسيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشتي ورواندا وفترويل (جمهورية - البوليفارية) والكاميرون ومصر والمغرب وموزامبيق.

الأصلية، ومصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وعاملات مهاجرات، وعاملات في منازلهن - في ٢٠ بلداً (مقابل ١٣ في ٢٠٠٨)، وذلك لمساعدة تلك الشبكات على وضع جدول أعمال مشترك. وعلاوة على ذلك، ساهمت جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات في تعزيز أداء وزارات رئيسية في ١٥ بلداً، من بينها وزارات العمل، والمالية، والتعليم، والعدل، والتجارة، والزراعة، فضلاً عن منظمات إقليمية ومكاتب إحصائية، وذلك لتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات التي تتعلق بحصول المرأة على العمل اللائق، والموارد المنتجة، والحماية الاجتماعية.

٢٠ - ويعمل الصندوق مع مؤسسات السياسة العامة وتقديم الخدمات ووسائط الإعلام على تهيئة بيئات مواتية لتعزيز وحماية الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية. ومن خلال مبادرات مع وزارات العمل، دعم الصندوق الجهود الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة في الأردن وبنما وجمهورية مولدوفا وصربيا وقيرغيزستان وكمبوديا ونيكاراغوا. وفي كمبوديا، جرى إعداد العقد الموحد للكمبوديين المهاجرين العاملين في الخارج، ووضع في صيغته النهائية وجرى تجهيزه للحصول على موافقة وزارة العمل.

٢١ - ويتشارك الصندوق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية لتحديد مبادرات رائدة واعدة بمقدورها أن تشف عن نهج مبتكرة لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق، وهو يستثمر على نحو متزايد في إجراء تقييمات نشطة لتوليد المعرفة التي تدعم الارتقاء بتلك المبادرات أو تكرارها من جانب الشركاء الوطنيين أو الإقليميين أو الدوليين. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ الصندوق شراكة مدتها أربع سنوات مع البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة في برنامج رائد لمبادرات قائمة على النتائج في مجال تمكين المرأة اقتصادياً في ستة بلدان، تتضمن عنصر تقييم الأثر (٤٠ في المائة من الميزانية) كجزء من تصميم البرامج. وفي مصر، اعتمدت الحكومة حتم موافقة الشركة، الذي تبناه ١٠ شركات من القطاع الخاص، مع منهجية للتقييم لتستعين بها إدارات الموارد البشرية في تحديد مستويات المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وأنشأت وزارة الاستثمارات في البلد وحدة للتصديق على الإنصاف بين الجنسين، وذلك لضمان تكرار هذه المبادرات والارتقاء بها على الصعيد الوطني.

باء - القضاء على العنف ضد المرأة

٢٢ - يُعدّ وضع حد للإفلات من العقاب، وتشجيع زيادة الاستثمار في مجال الوقاية، وتوسيع نطاق الشراكات مع الرجال والفتيان والمنظمات الدينية أولويات رئيسية فيما يقدمه الصندوق من دعم للبلدان للقضاء على العنف ضد المرأة. وأدى إطلاق حملة الأمين العام

”متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة“ (حملة متحدون)، وصدور قرارات متعاقبة للجمعية العامة، إلى حفز مزيد من العمل للقضاء على العنف ضد المرأة على المستوى القطري وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتولى الصندوق، باسم منظومة الأمم المتحدة، إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وفقاً لما حددته الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠.

٢٣ - ويتمشى عمل الصندوق في هذا المجال المواضيعي مع أهداف حملة ”متحدون“ التي تهدف إلى تحقيق النواتج الخمسة التالية في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥: (أ) اعتماد وإنفاذ قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومعاقتها؛ (ب) اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات؛ (ج) تعزيز جمع البيانات عن مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات؛ (د) زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية؛ (هـ) التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

٢٤ - ومع تزايد عدد البلدان التي أقرت قوانين وسياسات واستراتيجيات وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، فمن الأهمية بمكان أن تراعى هذه الاتفاقات في الاستراتيجيات والميزانيات الوطنية الرئيسية. وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق الشركاء في الدعوة بنجاح إلى إدراج الالتزامات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة في استراتيجيات التنمية الوطنية في ثلاثة بلدان (مقارنة بخمسة في عام ٢٠٠٨)؛ وساهم في الجهود الرامية إلى تأمين الموافقة على ١٦ قانوناً (مقارنة بثمانية في عام ٢٠٠٨) وخمس سياسات (مقارنة بسبع في عام ٢٠٠٨) تتعلق بأشكال متعددة من العنف ضد المرأة؛ ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق المرأة مما أسفر عن إصلاحات في نظم العدالة في ستة بلدان^(٢) (مقارنة بأربعة في عام ٢٠٠٨).

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٩، أسفر دعم الصندوق لشركائه عن اعتماد قوانين في بلدان منها أفغانستان ورواندا وكولومبيا والمكسيك. وفي أفغانستان، عمل الصندوق منذ عام ٢٠٠٧ مع نشطاء المجتمع المدني والبرلمانيين واللجنة البرلمانية للمرأة، وأسفرت هذه الجهود، بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، عن إصلاح قانون القضاء على العنف ضد المرأة والتوقيع عليه، وهي المرة الأولى التي يُجرم فيها الاغتصاب والعنف ضد المرأة في تاريخ هذا البلد. وقد مكّن الدعم المقدم من الصندوق في رواندا، الذي يشكل جزءاً من جهد عام تبذره الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في سياق مبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، الناجيات من العنف الجنسي أو أشكال العنف الأخرى من المطالبة بالتعويض عن الأضرار.

(٢) الأرجنتين وسيراليون والصين وغينيا ونيبال والهند.

٢٦ - وأقام الصندوق شراكات مع الحكومات لدعم تنمية قدرات صانعي القرار في نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي، وذلك في جهود ترمي إلى القضاء على العنف ضد المرأة بطرق من بينها كفالة إمكانية حصول الناجيات من العنف على مساعدة قانونية في إطار ١٥ برنامجاً قطرياً/إقليمياً^(٣) (مقارنة بـ ١١ في عام ٢٠٠٨)، من خلال دعم تنمية قدرات المساعدين القضائيين، ووضع مبادئ توجيهية، وإذكاء الوعي بشأن إمكانية الحصول على الخدمات على صعيد المجتمع المحلي، وتنمية قدرات القضاة والقاضيات في ١٠ بلدان.

٢٧ - وشملت عينة من النتائج المحققة في عام ٢٠٠٩ ما يلي: في نيبال، وضعت المبادئ التوجيهية لجلسات الاستماع السرية في صيغتها النهائية واعتمدها الأكاديمية القضائية الوطنية؛ وفي مقاطعة هونان في الصين، اعتمدت للمرة الأولى في تاريخ المقاطعة مبادئ توجيهية قضائية بشأن حالات العنف المتزلي. وفي الأرجنتين، أنشأت محكمة العدل العليا المكتب المعني بالعنف المتزلي والمكتب المعني بشؤون المرأة - الكيانان الأولان من نوعهما على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت المحاكم في جميع مقاطعات الأرجنتين الـ ٢٠ اتفاقات لتكرار نموذج المكتب المعني بالعنف المتزلي على صعيد المقاطعات. ودعم الصندوق والبرنامج الإنمائي واليونيسيف هذا الجهد، بطرق من بينها رعاية الزيارات المتبادلة بين المحكمة العليا ومحاكم المقاطعات.

٢٨ - ويعمل الصندوق على دعم بناء قدرات دعاة المساواة بين الجنسين في مجالات الدعوة والتأثير على السياسات العامة والحيز السياسي، من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق الجهود المبذولة في سبعة بلدان^(٤) لتعزيز قدراتها على رصد تنفيذ الالتزامات؛ وأجهزة وطنية معنية بالمرأة في تسعة بلدان لقيادة جهود مشتركة بين القطاعات بهدف تحسين السياسات العامة وتقديم الخدمات؛ وجهوداً إضافية لتأمين مصادر محلية للتمويل. وعمل الصندوق مع الشرطة، ومكاتب الإحصاءات الوطنية، وطائفة من الوزارات الحكومية - من بينها وزارات الصحة والتعليم ومكاتب أمناء المظالم - بهدف تتبع مدى انتشار حالات العنف القائم على نوع الجنس، وزيادة توافر الخدمات للناجيات منه في ٣١ بلداً (مقارنة بـ ١١ في ٢٠٠٨).

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق شبكات نسائية لرصد الالتزامات بالقضاء على العنف ضد المرأة من خلال إجراء استقصاءات عن مدى الانتشار واستطلاعات للرأي

(٣) إثيوبيا وأفغانستان وإكوادور وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيراليون وفيجي وكينيا والمغرب ونيبال ونيجيريا وهايتي والهند والأرض الفلسطينية المحتلة.

(٤) أفغانستان وإكوادور والجزائر وكمبوديا والمغرب والمكسيك والهند.

و/أو من خلال إنشاء قواعد بيانات ومراسد في الجزائر والمغرب والمكسيك. وتعاقدت وزارة شؤون المرأة في كمبوديا، وهي إحدى البلدان القليلة التي أرست غاية وطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، على إجراء متابعة لدراسة استقصائية أساسية أجريت في عام ٢٠٠٥ لجمع معلومات ورصد تغييرات المواقف والسلوكيات التي أسفر عنها أداء الحكومة في تنفيذ تدابير لمكافحة العنف، كما وضعت عدداً من التوصيات الرئيسية في مجال السياسات العامة.

٣٠ - وانضم الصندوق إلى كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في مبادرات لإشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وتشمل هذه الأنشطة تقديم الدعم لشبكات الرجال التي تركز على هذه القضايا، والعمل في المجالات التي يسودها الذكور تقليدياً، مثل قيادة الجماعات الدينية، والقضاء وقطاع الأمن. ومن الجدير بالذكر أن الصندوق يوسع من نطاق شراكاته مع شبكات الرجال والفتيان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من بينها شراكات مع معهد بروموندو ومنظمة تحالف إشراك الرجال.

٣١ - وزاد الصندوق من جهوده المبذولة لبناء قدرات الشرطة على التصدي للعنف ضد المرأة، وتعقب الحالات و/أو إقامة صلات مع خدمات أخرى، من قبيل خدمات المساعدة الطبية والقانونية، وذلك في ١٦ بلداً وإقليماً ومنطقة واحدة^(٥). وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى القيادة المعترف بها للشرطة الوطنية الرواندية وقوات الدفاع الرواندية، واللتين يجري استشارتهما بانتظام في أنحاء أفريقيا لأغراض المساعدة التقنية وبرامج التدريب لفائدة أفراد الشرطة والعسكريين بشأن الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على العنف ضد المرأة، بدعم قوي من البرنامج الإنمائي.

٣٢ - وعلى صعيد المجتمع المحلي في عام ٢٠٠٩، أُحرز تقدم في مواءمة تطوير البرنامج العالمي لإقامة مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، الذي يتضمن عنصراً قوياً لتقييم الأثر يهدف إلى وضع نموذج ثبتت جدارته لأغراض توسيع نطاق تطبيقه من جانب الحكومات المحلية. ووقعت مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون فيما بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت شراكة حيوية بين منظمات الخبراء الرئيسية، تشمل المنظمة الدولية لدور المرأة في المدن، والموئل الأحمر للمرأة، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة.

(٥) الأرجنتين والصين والهند وغينيا ونيبال وسيراليون.

جيم - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات

٣٣ - على الصعيد العالمي، شهد عام ٢٠٠٩ تجديداً للتركيز على الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع إطار عمل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يتعلق بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تدعمه خطة تنفيذية تنص على المساءلة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة المشترك، ويقرها مجلس تنسيق البرنامج المشترك. وبالرغم من أن الصندوق الإنمائي للمرأة ليس من متبني برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، فإنه شارك في وضع إطار العمل؛ وهو عضو في فرقة العمل العالمية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويشترك في رئاسة التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز.

٣٤ - ولتعزيز إتباع نهج متماسك يراعي الاعتبارات الجنسانية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، يعمل الصندوق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجالس الوطنية المعنية بالإيدز والشركاء من المجتمع المدني، على تحديد أولويات الدعم لشبكات النساء المصابات بالفيروس في الدعوة إلى زيادة الاهتمام بالشواغل المتعلقة بالقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة، والتصدي للروابط القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة، وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز.

٣٥ - وتعتبر الخطط الوطنية للإيدز من أدوات التخطيط المركزي التي تسترشد بها مختلف القطاعات في عملها والتي تحشد الجهات المانحة دعمها وراءها. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم، بالاشتراك مع الحكومات والمجتمع المدني وشركاء منظومة الأمم المتحدة، لإدماج المساواة بين الجنسين في استراتيجيات فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني في ثلاثة بلدان، هي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، بالمقارنة مع بلد واحد في عام ٢٠٠٨).

٣٦ - وأشير في تقييم الصندوق لعام ٢٠٠٦ إلى التاريخ الطويل للدعم الذي يقدمه الصندوق لفتيات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتبين أن البرمجة في هذا المجال تمثل إستراتيجية رئيسية لزيادة الاهتمام بالأبعاد الجنسانية للوباء. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لشبكات ومجموعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لتوجيه نداءات محددة تدعو للعمل الحكومي في ١٢ بلداً^(١) (مقابل خمسة بلدان في عام ٢٠٠٨)

(١) إكوادور واندونيسيا وأوزبكستان وباكستان ورواندا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) والصومال وليبيريا والمكسيك وموزامبيق وهايتي والهند.

وقدم الدعم لجهود الدعوة التي اضطلعت بها شبكتان من الشبكات الإقليمية وشبكة عالمية واحدة^(٧). وقامت هذه المجموعات بوضع مجموعة من القضايا تشمل: وضع حد للوصم والتمييز والعنف؛ وزيادة فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة؛ وتحسين خيارات سبل العيش، وتقديم الدعم للعمل في الرعاية المنزلية.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق أيضا الدعم للشركاء لتعزيز تقديم الخدمات إلى النساء المصابات أو المتأثرات بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال المؤسسات الرئيسية في تسعة بلدان^(٨) وفي جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وتناول هذا العمل أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق دعم وضع بروتوكول لوزارة الصحة في إكوادور؛ والتدريب في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال. ودعم الصندوق أيضا الجهود الرامية إلى توسيع مراكز الخدمات التي تتصدى للعنف ضد المرأة لتشمل إسداء المشورة والاختبارات المتعلقة بالفيروس في رواندا ونيجيريا.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٩، عمل الصندوق على تعميق دعمه للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في كمبوديا، حيث قدم الدعم لتنسيب مستشاري القضايا الجنسانية، وفي نيجيريا، حيث يقوم مدير للقضايا الجنسانية بدعم وضع السياسات الوطنية وتنفيذها. وأصبحت الحالة الأخيرة نموذجا لبرنامج ممول من المفوضية الأوروبية، يعتزم الصندوق القيام، استنادا إليه، بدعم الأعمال المماثلة في خمسة بلدان.

٣٩ - ومنذ عام ٢٠٠٦، يقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، بتقديم الدعم لفوج من المتعلمين يتألف من سبعة من الحاصلين على المنح المتصلة بتوليد المعرفة بشأن كيفية معالجة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية من أجل وضع نهج فعالة لتكرارها وتوسيع نطاقها. وفي عام ٢٠٠٩، وبالشراكة مع برنامج استخدام التكنولوجيا الملائمة في مجال الصحة، واصل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني تزويد هذه المجموعة من الحاصلين على منح بالمساعدة التقنية اللازمة لوضع وتنفيذ نظم صارمة للرصد والتقييم.

٤٠ - وبالدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية للقضاء على العنف ضد المرأة في نيجيريا، أقامت المستشفيات الحكومية نظاما للمنسقين بين

(٧) الشبكات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة البحر الكاريبي والتحالف العالمي لمقدمي الرعاية.

(٨) إكوادور وإندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين وغانا وكمبوديا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا.

الشرطة والأطباء وللعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، من خلال إنشاء لجان متعددة القطاعات لمكافحة العنف، تعمل كنظم للإحالة في ستة مجتمعات محلية عبر ولايتين لمعالجة أوجه التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة. وتقوم اللجان بتحديد ومعالجة القضايا ذات الصلة، وإضفاء الطابع المؤسسي على بروتوكولات في قطاعات الصحة وإنفاذ القوانين والقطاعات القانونية. وقد نجحت أنشطة تنمية القدرات في إشراك الرجال والفتيان، ولا سيما الحكام التقليديون، الذين يشاركون في اللجان ويلتزمون باستخدامتها.

دال - النهوض بالعدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي

٤١ - تتمثل إحدى ركائز عمل الصندوق في النهوض بالحكم الديمقراطي لدعم تطوير عمليات صنع القرار التي تقوم على المشاركة والاستجابة والعدل وشمول الجميع، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩، عمل الصندوق في شراكة مع الأجهزة الوطنية للمرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية في المجتمعات المحلية، ودعاة المساواة بين الجنسين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والعديد من الشركاء الحكوميين لضمان إدراج الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استراتيجيات الإغاثة الإنسانية في ثلاثة بلدان ودعم عملية سن ٣٣ من القوانين أو السياسات التي تعزز مشاركة المرأة في الحكم الديمقراطي (مقابل ٢٧ في ٢٠٠٨). ودعم الصندوق: (أ) ثمانية بلدان في وضع خطط عمل وطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع وضع اللمسات الأخيرة على أربع منها؛ (ب) خمسة بلدان لإدخال أحكام أقوى تتعلق بالمساواة بين الجنسين في دساتيرها، وقيام دولة واحدة بالتصديق على هذه الأحكام؛ (ج) ١١ بلدا^(٩) في صياغة الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ (د) سياسة جنسانية إقليمية للاتحاد الأفريقي وإقليم أثنسيه في إندونيسيا.

٤٣ - وفي حالات كثيرة، أتاح تقديم تقارير أكثر تحديدا للأهداف لأعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تقديم توصيات أقوى تؤثر بدورها في السياسات على الصعيد الوطني. وكان هناك في عام ٢٠٠٩ اتجاه إيجابي تمثل في أن السياسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية كانت تترافق بخطط عمل في قيرغيزستان وكازاخستان ومالي، ووجود أمثلة على إدراج خطط في الميزانية في جمهورية مولدوفا وصربيا.

(٩) بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وصربيا والفلبين وكازاخستان وكولومبيا والمغرب ومولدوفا والنيجر.

٤٤ - وعلى الأصدقاء العالمية والإقليمية والوطنية، يقدم الصندوق الدعم للدول الأعضاء والشركاء الوطنيين للمضي قدما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأدى الصندوق بوصفه مقرا لأمانة مبادرة الأمم المتحدة للعمل ضد العنف الجنسي في حالات النزاع، دورا مهما في العمل مع الشركاء لدعم الدعوة القائمة على أدلة في التمهيد لاتخاذ القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وتم التنويه بقيمة هذه المساهمة في تقييم مستقل أجرته إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٥ - وفي الفترة التي سبقت الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٠، واصل الصندوق مشاركته في مجموعة من الجهود المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ لدعم الشركاء في اعتماد خطط عمل وطنية وفقا لذلك القرار في أوغندا ورواندا وليبيريا ونيبال. ففي ليبيريا، كفلت القيادات من أعلى المستويات زيادة مخصصات الميزانية في قطاعات متعددة لتنفيذ خطة العمل، مع قيام الشرطة الوطنية ووزارة العدل في ليبيريا بتعبئة الأموال من أجل إنشاء وحدة للجرائم الجنسية. وإلى جانب مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، يقود الصندوق مبادرة لاتخاذ الجهود الوطنية ركيزة لوضع مؤشرات عالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على النحو المطلوب في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

٤٦ - وتتمثل القوة الدافعة وراء كل الإجراءات التي يتخذها الصندوق لتعزيز المساواة بين الجنسين في شراكته مع الشبكات النسائية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لمبادرات تنمية القدرات الرامية إلى تعزيز دعاة المساواة بين الجنسين لممارسة الضغط من أجل تنفيذ الالتزامات الوطنية للمساواة بين الجنسين ورصده ودعمه في ٧١ بلدا (مقابل ٥٨ في ٢٠٠٨). وشمل هذا الدعم ما يلي: الأجهزة الوطنية للمرأة؛ والأحزاب السياسية الرئيسية لتعزيز حقوق المرأة في ثمانية بلدان^(١) (بالمقارنة مع ستة في عام ٢٠٠٨)؛ والنساء لوضع خطط مشتركة للسلام والمصالحة في ثمانية بلدان.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم في مجالات التطوير التنظيمي والتدريب والبحوث والتخطيط، لتمكين الأجهزة الوطنية للمرأة من قيادة وتيسير ورصد ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع وزارات الحكومة. ويدعم الصندوق أيضا هذه الأجهزة من

(١) أنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأوروغواي وباكستان ورواندا والصين والمغرب ونيبال.

خلال تنمية قدراتها على العمل بفعالية مع الوزارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المرأة.

٤٨ - وساهم دعم الصندوق للأجهزة الوطنية للمرأة في منطقة الأنديز في قيام مجموعة دول الأنديز بإنشاء مجلس الأنديز لكبار المستشارين المعنيين بالمرأة وتكافؤ الفرص. ويعمل هذا المجلس، المؤلف من ممثلين ذوي رتب عالية مثل وزراء، ووزراء خارجية أو ممثلين حكوميين آخرين من المستوى ذاته، على تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والقضاء على العنف ضد المرأة، وبناء مجتمع إقليمي جديد أكثر عدلا وإنصافا.

٤٩ - ولا يزال دعم تحالفات المرأة التي تعمل معاً عبر خطوط التراجع للدعوة إلى إيلاء الاهتمام بحقوق الإنسان للمرأة، من أكثر المسارات فعالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في بناء السلام والتسوية بعد انتهاء التراجع. ولدى الصندوق ١٥ عاما من الخبرة في دعم الجهود التي تبذلها هذه التحالفات للتمتع بالمكانة التي تستحقها على طاولة المفاوضات. وفي عام ٢٠٠٩، كانت أعمق مشاركة للصندوق مع تحالفات المرأة في أفغانستان، وفيما بين المرأة الأفغانية والباكستانية؛ ومع اللجنة الدولية للمرأة من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومع تحالفات المرأة في أوغندا والسودان؛ ومع المجموعات النسائية في منطقة البلقان وجورجيا.

٥٠ - وعمل الصندوق في إطار جهوده المستمرة لضمان تأثير أصوات النساء في صنع القرار، مع معهد الأمن الشامل لتأمين حضور دعاة المساواة بين الجنسين من الأفغان إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان. وأبرز الوفد الأولويات التي تم إدراجها في البيان الختامي للمؤتمر، بما في ذلك الالتزام بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان والقانون الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

٥١ - وعلى مستوى المجتمع المحلي، يقوم الصندوق، بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بتنفيذ برنامج عن مشاركة المرأة في بناء السلام في ستة بلدان خارجة من التراجع^(١) يضع نهجا قابلة للتكرار. ففي ليبيريا، تعمل "أكواخ السلام" القائمة على أساس المجتمع المحلي، على المساعدة في تنمية قدرات مجموعات المجتمعات المحلية في إدارة المؤسسات والأعمال التجارية ومحو الأمية في صفوف الكبار. ويجري تكرار هذا المشروع في إطار برنامجين من برامج الأمم المتحدة المشتركة، كما تجري المناقشات لتقديم هذا النموذج على المستوى الوطني عن طريق وزارة الداخلية.

(١) أفغانستان وأوغندا وتيمور - ليشتي ورواندا وليبيريا وهابتي.

هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية

٥٢ - تشمل الثغرات والتحديات المتعلقة بتقديم الدعم للبلدان لتعزيز أولوياتها الوطنية في إطار المجالات المواضيعية للصندوق ما يلي: الربط بين بناء قدرات الطامحات في الحصول على مناصب سياسية وبين التغيرات الفعلية في النسبة المئوية للنساء المنتخبات، وتعزيز ترجمة هذه المكاسب إلى تحسين تقديم الخدمات العامة للمرأة عن طريق زيادة المساءلة؛ وزيادة العمل مع الأحزاب السياسية لجعل قضية العنف ضد النساء المرشحات والزعيقات أكثر وضوحاً وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي؛ وتعزيز استجابات البرامج والسياسات العامة لجذب الانتباه إلى الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واتخاذ إجراءات بشأنها.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين كانت هناك تحسينات هامة وكفاءات مكتسبة في تقديم التقارير على أساس النتائج المبنية من نظام التتبع المحوسب الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٩، ثمة حاجة إلى دعم إضافي وإلى تنمية القدرات الداخلية لمواصلة تحسين صلاحية التقارير وصحتها، بما في ذلك لتبني المساهمات في تحقيق النتائج على الصعيد القطري.

خامسا - إطار النتائج الإدارية

٥٤ - يتتبع إطار النتائج الإدارية أداء الصندوق عبر أربعة مجالات للنتائج، وهي: إسداء المشورة بشأن السياسة العامة والبرمجة الحفازة؛ والتنسيق والإصلاح في الأمم المتحدة؛ والمساءلة والمخاطر والرقابة؛ والقدرات الإدارية والبشرية والمالية. وخلافا لإطار النتائج الإنمائية - الذي يتضمن نتائج على صعيدي النواتج والمخرجات على السواء - فإن إطار النتائج الإدارية، الذي يتحمل الصندوق المسؤولية الكاملة عنه، يحتوي على ١٧ ناتجا و ٥٨ مؤشرا يقيس عليها الصندوق التقدم والثغرات.

٥٥ - وتسترشد الجهود التي يبذلها الصندوق في هذا المجال بقراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، اللذين أهابت فيهما الجمعية العامة بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد من الخبرة التقنية للصندوق فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، وشجعت الصندوق على تعزيز جهوده لتوفير التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين.

ألف - إسداء المشورة والبرمجة الحفازة في مجال السياسات (المجال ١)

٥٦ - تتبع النتيجة في هذا المجال مدى قيام الصندوق بوضع أنظمة تكفل له التعلم من الطريقة التي يتحقق بها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جراء ما يقدمه في مجالات الدعوة والدعم التقني والبرمجة الحفازة، وتحسين تلك الطريقة وتوثيقها.

٥٧ - وهناك عنصر أساسي يتمثل في إنشاء ممارسات للتقييم تمثل أفضل ما تم التوصل إليه في هذا المجال وتتسق مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويجرز الصندوق تقدما جيدا في هذا المجال؛ فقد وضع اللمسات الأخيرة على سياسته بشأن التقييم، ويعمل على تنفيذ نماذج تدريبية تقييمية مراعية للمنظور الجنساني مع موظفيه وشركائه.

٥٨ - وأجرت وحدة التقييم بالصندوق، كجزء من مسعى يهدف إلى مواصلة تحسين ممارسة التقييم، في عام ٢٠٠٨، استعراضا داخليا لوضع خطط أساس. وسجل تقدير أُجري في عام ٢٠٠٩ تحسنا في جودة التقييم بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وسيعمل مركز الموارد التقييمية بكامل طاقته في عام ٢٠١٠، وسينشر جميع التقييمات وردود الإدارة عليها علنا. وقد أُنتج في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١١ ردا من ردود الإدارة.

٥٩ - ويقدم الصندوق الإرشاد للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء من أجل تعزيز المعارف والممارسة العملية بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠٠٩، شملت الملامح البارزة لهذا الجهد توجيه مذكرات توجيهية للوسطاء في خمسة مجالات رئيسية لمفاوضات السلام، ساهمت في المناقشات ذات الصلة بقراري مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛ وتقديم الإرشاد بشأن إدماج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في خطة فعالية المعونة؛ وبدء تشغيل مركز إلكتروني للمعارف عن إنهاء العنف ضد المرأة؛ ووضع قائمة مرجعية للمساءلة في مجال التخطيط الوطني المتعلق بمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٩، تم تعقب تسعة مساع لتكرار المبادرات التي يدعمها الصندوق أو الارتقاء بمستواها (مقابل ثمانية في عام ٢٠٠٨). وشملت تلك المساعي تكرار المناهج التدريبية المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة للشرطة الوطنية وقوات الدفاع الرواندية و/أو مكاتب الشؤون الجنسانية في ثماني حالات^(١٢)؛ وقيام حكومة إندونيسيا بالارتقاء بمستوى التدريب المجتمعي من أجل مبادرة تتعلق بالعاملات المهاجرات في ٤٠ قرية، بدعم من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وحكومة اليابان والبنك الدولي.

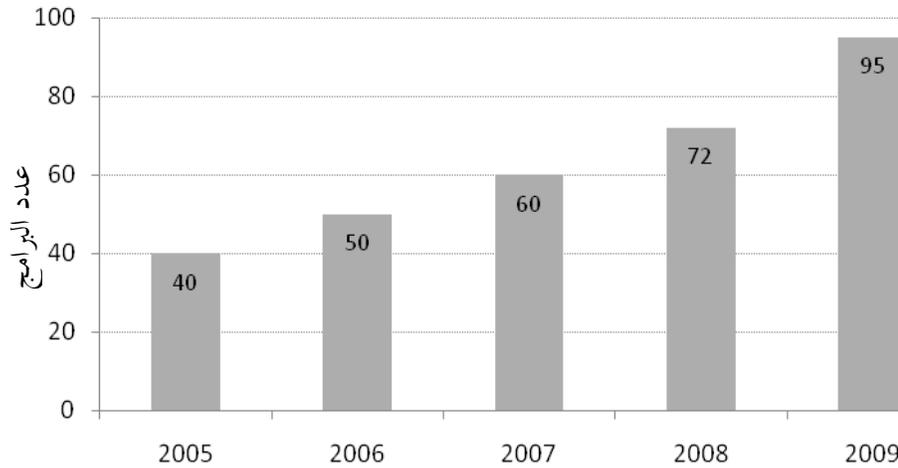
(١٢) أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، فيجي، كينيا، نيجيريا، جنوب دارفور، جنوب السودان.

باء - التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة (المجال ٢)

٦١ - في عام ٢٠٠٩، وسع الصندوق من نطاق مشاركته في عمليات الأمم المتحدة للتنسيق والإصلاح على جميع المستويات، واشترك في ٩٥ برنامجا مشتركا (مقارنة بـ ٧٢ في عام ٢٠٠٨ - انظر الشكل الثامن)، وشارك في ثمانية مشاريع تجريبية في إطار مبادرة "توحيد الأداء". ويشارك الصندوق في أفرقة المواضيع الجنسانية أو يقودها في ٦٩ بلدا، بالإضافة إلى ٧٥ آلية أخرى للتنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية (الشكل التاسع). وواصل الصندوق المساهمة في التشجيع على تعزيز الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، حيث شارك في ١٣ من التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩. وفي ٢٠٠٩ أيضا، طلبت سبعة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الصندوق إجراء عمليات مراجعة للشؤون الجنسانية.

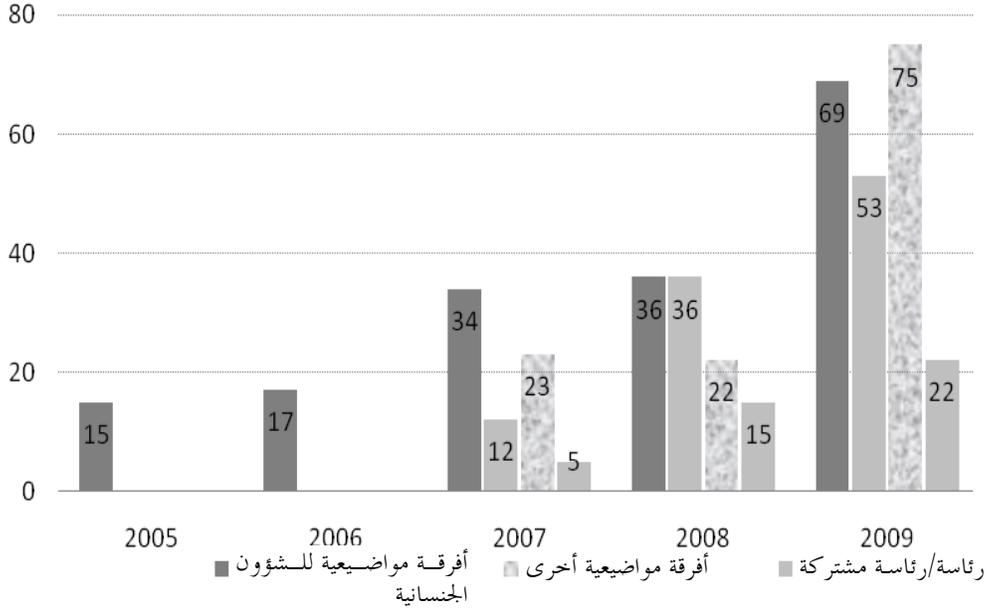
الشكل الثامن

مشاركة الصندوق في البرامج المشتركة



الشكل التاسع

الاتجاه السنوي: عدد آليات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية التي قادها الصندوق أو شارك في قيادتها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩



٦٢ - رتب الصندوق أولويات الدعم المقدم للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الفعالة في فرق العمل الثلاث التي عقدها نائبة الأمين العام (الهيكلة الجنسانية، وحملة متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، وسيادة القانون)؛ والإشراف المستمر على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛ واستضافة أمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ والاشتراك في رئاسة الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٣ - وقام فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمكون من ١٧ عضواً، والذي رأسه الصندوق لثلاث سنوات، بإعداد مجموعة متفق عليها من مؤشرات الأداء في مجال المساواة بين الجنسين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وُزعت على تلك الأفرقة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، تتبع فريق العمل تنفيذها في ثمانية بلدان، في حين أن ٤٠ بلداً آخر يمر بمراحل مختلفة من تخطيط التنفيذ.

جيم - المساءلة والمخاطر والإشراف (المجال ٣)

٦٤ - في عام ٢٠٠٩، تناول الصندوق المسائل الإدارية المتعلقة بالمساءلة والمخاطر والرقابة من خلال تعزيز قدرة الموظفين على رصد النتائج والإبلاغ عنها، والاستمرار في التفويض التدريجي للسلطة المتعلقة بأساليب العمل التنفيذية والبرنامجية من المقر إلى المكاتب دون الإقليمية.

٦٥ - وركزت الجهود الرامية إلى تحسين نظم تتبع النتائج والإبلاغ عنها على وضع اللمسات الأخيرة للنظام الإلكتروني لتتبع النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية، والتنفيذ الكامل لهذا النظام. ويمكن هذا النظام الصندوق من تحسين ما يجريه من تحليلات كمية ونوعية قائمة على النتائج، يمكن مقارنتها عبر السنوات، مع ربط النتائج بالميزانيات والنفقات والتحقق منها بالوثائق الداعمة. وأصدر الصندوق أيضا تكليفا بإجراء استعراض ستكون نتائجه متاحة في عام ٢٠١٠، لنوعية تصميم ما يصدره من وثائق برامجه ومدى تركيزها على النتائج، ودقة عمليات تقييم برامجه.

٦٦ - وعزز الصندوق أيضا من قدراته في مجالات السياسة العامة والرقابة والرصد، بطرق من بينها تفويض السلطة. فقد استوفت سبعة مكاتب معايير تفويض السلطة ومُنحت هذا التفويض. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، وُضع وأُقر ما مجموعه ١١ إطارا للرقابة الداخلية لوحدة من الميدان والمقر. ويجري استخدام التقارير المستندة إلى معلومات من نظام تخطيط موارد المؤسسة (أطلس) بشكل منتظم في الصندوق بأسره باعتبارها من أدوات إدارة المخاطر. وأجري ما مجموعه ١٢ مراجعة داخلية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، مما يعني أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من المكاتب دون الإقليمية قد تمت مراجعتها مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة.

دال - القدرات الإدارية والبشرية والمالية (المجال ٤)

٦٧ - يتتبع هذا المجال من مجالات النتائج مدى توفر قدرات الصندوق الإدارية والبشرية والمالية اللازمة للاستجابة لطلبات الحصول على الخبرة التقنية والدعم المالي. والموجة الثانية من نظام تخطيط موارد المؤسسة (أطلس)، التي يستعملها الصندوق وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، قائمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتعمل على نحو مرض.

هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإدارية

٦٨ - بالرغم من أن إطار النتائج الإدارية للصندوق قد سجل نتائج هامة من حيث النواتج في عام ٢٠٠٩، تشير التقارير والاستعراضات إلى ضرورة تعزيز النظم والمعارف من أجل تحسين الأداء في عدد من المجالات.

٦٩ - ويعمل الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع صيغة تنفيذية موحدة وتوجيهات للإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيقوم الصندوق أيضا بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير لكي تتواءم مع الصيغة التنفيذية الموحدة، كما سيقم بصورة أكثر انتظاما مساهماته في التزامات أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧٠ - وفي عام ٢٠١٠، سيواصل الصندوق الاستثمار في تعزيز البرامج التقنية وكذلك قدرات الموظفين في مجال إدارة المعارف من أجل إتاحة زيادة إمكانية الوصول إلى أصول المعرفة المستخلصة للاستهلاك الداخلي والخارجي.

سادسا - إطار الموارد المتكامل

٧١ - زاد عدد البلدان المساهمة في الموارد العادية وغيرها من موارد الصندوق من ٨٠ بلدا في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢ في عام ٢٠٠٩. وزادت التعهدات المعلنة للترععات المتعددة السنوات إلى أكثر من الضعف خلال العام، من ١١ إلى ٢٤. وزادت التبرعات لعام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤ في المائة لتبلغ ١٣٨ مليون دولار، مقارنة بـ ١٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وزادت المساهمات الأساسية إلى ٦٢ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٢١ في المائة عن مجموع عام ٢٠٠٨ البالغ ٥١ مليون دولار؛ في حين أن المساهمات غير الأساسية (باستثناء الصناديق الاستثمارية الخاصة التي يديرها الصندوق) زادت بمبلغ ٦ ملايين دولار، أي بنسبة ثمانية في المائة، لتبلغ ٧٦ مليون دولار. وورد لصندوق المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٩ مبلغ إضافي قدره ٣,٦ مليون دولار، زيادة على المبلغ الأولي البالغ ٦٥ مليون دولار الذي قدمته حكومة إسبانيا في عام ٢٠٠٨. وزادت التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار، أي بنسبة ٢٧ في المائة، لتبلغ ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

٧٢ - وبحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، بلغ معدل استخدام الصندوق للموارد نسبة ٨٥ في المائة من الموارد العادية (الأساسية) ونسبة ٧٥ في المائة من الموارد غير الأساسية. وحدير بالذكر أن الصندوق قد تلقى أكثر من نصف موارده غير الأساسية، أي ما يعادل

٤٥ مليون دولار من أصل ٧٦ مليون دولار، في الربع الأخير من العام، مما أثر على البرمجة ومعدل الاستخدام في عام ٢٠٠٩. وقام صندوق الأمم المتحدة الاستثماري، لأول مرة، بصرف منح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالإضافة إلى حكومات ومنظمات غير حكومية. وقدم صندوق المساواة بين الجنسين أول منحة بمبلغ قدره ٩,٩٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وقد تتبع الصندوق اتجاهات التغيير في نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى الموارد المستخدمة، وتبين له وجود انخفاض عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٥ في المائة.

سابعاً - التوصيات

٧٣ - عقدت اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دورتها الخمسين يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. واللجنة تتألف من خمس دول أعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة (مصر، شيلي، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، السويد).

٧٤ - وأعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها البالغ للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وللموظفي الصندوق على عملهم خلال السنة الماضية، وقدمت التوصيات التالية الرامية إلى تعزيز فعالية الصندوق.

إن اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:

١ - تشدد على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عنصر أساسي من عناصر البنية المعنية بالشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة، وتوصي بأن يواصل الصندوق مشاركته النشطة في العمليات المؤدية إلى إيجاد بنية أقوى وأكثر تجانساً في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وترحب في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١، الذي يدعو إلى جملة أمور منها إنشاء كيان مركب لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٢ - ترحب بالعمل الهام الذي يضطلع به الصندوق على أرض الواقع وتوصي بأن يعمل الصندوق على أن يحقق عمله استجابة فعالة، في مجالات الدعم التقني والمالي والبرمجة الحفازة والشراكات الاستراتيجية، للمطالب التنمائية للدول الأعضاء والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة إلى أن ينشأ كيان مركب جديد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣ - تقر بالتحسن الذي شهدته الإدارة القائمة على النتائج في الصندوق وتشجع على زيادة تعزيزها، وتطلب أن يواصل الصندوق تقديم تقرير سنوي إليها عن الخطة الإستراتيجية، مع التركيز على الروابط بين المدخلات والمخرجات

والنواتج والدروس المستفادة، وتتبع التقدم المحرز بالمقارنة مع خط الأساس وفقاً للنتائج والمؤشرات الرئيسية؛

٤ - تشجيع الصندوق على تحليل العوامل المؤدية إلى النجاح في تكرار لأنشطة البرنامجية والارتقاء بمستواها؛

٥ - تشجيع الصندوق كذلك على مواصلة مشاركته النشطة في الجهود الطوعية للمشاريع التجريبية المقامة في إطار مبادرة "توحيد الأداء"، وتتطلع قدماً إلى عرض التقييم المستقل لتلك المشاريع على الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

٦ - تشييد بقيادة الصندوق لفريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وترحب بالعمل الذي اضطلع به الصندوق بوصفه رئيس الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالسياسات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشجع الصندوق على مواصلة الإسهام في تعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للبلدان من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٧ - تؤكد من جديد ضرورة دعوة الصندوق للمشاركة في الآليات الرئيسية الرفيعة المستوى للتنسيق المشترك بين الوكالات؛

٨ - تشجيع الصندوق على مواصلة تعزيز شراكته مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعلى مواصلة استطلاع إمكانيات مشاركة الصندوق في رعاية البرنامج المشترك؛

٩ - تشجيع الصندوق كذلك على المشاركة النشطة في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك أعماله التحضيرية، حسب الاقتضاء، وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بما في ذلك عملياته التحضيرية، على النحو المبين في القرار ١٨٤/٦٤؛

- ١٠ - تواصل التأكيد على أهمية مساهمة الصندوق في عمل لجنة وضع المرأة، وتشجع الصندوق على أن يشارك بنشاط في متابعة نتائج أعمال اللجنة، حسب الاقتضاء؛
- ١١ - تشجع الصندوق على مواصلة ما يقوم به من عمل في مجال دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وعلى المشاركة بنشاط في إحياء الذكرى السنوية العاشرة لصدوره؛
- ١٢ - تشجع الصندوق كذلك على مواصلة تعزيز عمله الداعم لعملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛
- ١٣ - ترحب بتقرير التقييم النهائي عن شراكات الصندوق مع المنظمات الإقليمية. وتشجع الصندوق، استجابة للنتائج التي توصل إليها، على وضع استراتيجية لصياغة شراكاته مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك أدوات مشتركة للتوجيه الداخلي؛
- ١٤ - تشجع الصندوق على إيلاء مزيد من الاهتمام إلى إشراك الرجال والأولاد في عملياته الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- ١٥ - ترحب بالعمل المتواصل الذي يقوم به رسل الخير الذين يمثلون الصندوق، وتحيط علماً مع التقدير بالأثر الإيجابي لأنشطتهم؛
- ١٦ - تشيد بالحملة التي يضطلع بها الصندوق حالياً للدعوة إلى "لا للعنف ضد المرأة" دعماً لحملة الأمين العام المتعددة السنوات والمعنونة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، وبمشاركة الصندوق في جهود أخرى للتنسيق بين الوكالات من أجل إنهاء العنف ضد المرأة؛
- ١٧ - ترحب ببدء العمل في المركز الإلكتروني للمعارف من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، وتشجع الصندوق على زيادة تطوير ذلك المنتدى الشبكي واستطلاع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل مجالات مواضيعية أخرى؛
- ١٨ - تثني على الصندوق لتجاوزه التوقعات المحددة بخصوص تعبئة الموارد في عام ٢٠٠٩، ولتوسيع نطاق شراكاته مع منحي المعونة الثنائية والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجع الصندوق على مواصلة توسيع قاعدة موارده والسعي إلى إقامة شراكات أقوى لبلوغ أهداف تعبئة الموارد المدرجة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتشدد على أهمية تأمين تبرعات قابلة للتنبؤ؛

- ١٩ - **تطلب** إلى الصندوق الاستجابة لطلبات الحصول على الدعم بأسلوب يحقق توازنا سليما بين المجالات المواضيعية الأربعة للخطة الاستراتيجية، ويتسق مع تلك المجالات؛
- ٢٠ - **تخطط علما مع التقدير** بتشغيل صندوق المساواة بين الجنسين، وتتطلع قدما إلى تلقي إحاطة عن عمله في الدورة السنوية القادمة للجنة، وتوصي بأن يكفل الصندوق الإنمائي للمرأة إطلاع المجلس التنفيذي على أعمال صندوق المساواة بين الجنسين؛
- ٢١ - **تنوه** بالعمل الذي يضطلع به الصندوق الإنمائي للمرأة بوصفه مديرا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وترحب بتقييم الصندوق الاستئماني، وتطلب إلى الصندوق الإنمائي للمرأة مواصلة المساهمة في تنفيذ هذه التوصيات؛
- ٢٢ - **تؤكد** على أهمية بلوغ الهدف المتمثل في سداد مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المبين في إطار عمل حملة الأمين العام المتعددة السنوات المعنونة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، وتشجع الصندوق الإنمائي للمرأة والمنظمات الشريكة على مواصلة تكثيف جهودها في تعبئة الموارد؛
- ٢٣ - **تقرر** عقد اجتماعات بين الدورات في عام ٢٠١٠ حسب الحاجة.